# المرتكزات والتوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في الفترة الممتدة ما بين 2008-2018

## *Strategic Structures and Directions for the United States of America and Russia between 2008 and 2018*

طالب الدكتوراه/ عبد الرزاق بوزيدي[1,3]، الأستاذ/ عبد العظيم بن صغير[2]
[1] جامعة بسكرة، (الجزائر)
[2] جامعة بومرداس، (الجزائر)
[3] المؤلف المراسل: basset.chihab@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019/06/11 تاريخ القبول للنشر: 2019/11/15 تاريخ النشر: 2020/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ نور الدين مهري (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: أ./ أنوار الناصر (الأردن)

**ملخّص:**

تسعى هذه الدراسة لمناقشة موضوع التوجهات الاستراتيجية للقوتين الفاعلتين في النظام الدولي ألا و هي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، إذ أنه للقيام بدراسة شاملة لاستراتيجية أي دولة يستوجب علينا تسليط الضوء على أهم المرتكزات المختلفة ودورها في صنع القرار الاستراتيجي، ومن ثَمّ ستسعى هذه الورقة إلى الإحاطة بمختلف المتغيرات التي تؤثر في صياغة التوجهات والمسارات المختلفة للاستراتيجية الأمريكية والروسية، خاصة بعد حدوث تغيرات على مستوى القيادة في البلدين منذ سنة 2008، وكذلك بروز العديد من الأحداث بداية من الأزمة الجورجية عام 2008 ثم الأزمة السورية عام 2011 وصولا إلى الأزمة الأوكرانية عام 2014، وما نتج عن كل ذلك من تحديات ورهانات جعلت القيادتين الروسية والأمريكية تدخل العديد من التغييرات على استراتيجيتها الشاملة.

**الكلمات المفتاحية:** الاستراتيجية؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ روسيا؛ الأزمة الجورجية؛ الأزمة الأوكرانية.

***Abstract:***

*This study seeks to discuss the strategic directions of both powers affecting the international system, namely: the United States of America and Russia. In order to carry out a global study of any country's strategy, we must highlight the most important bases and their role in strategic decision-making. Therefore, we shall try through this document to shed light on the different variations that affect the formulation of different orientations and tracks of the American and Russian strategies, especially after the changes of leadership in both countries since 2008, and the emergence of several events since the beginning of the Georgian crisis in 2008, the Syrian crisis in 2011 and the Ukrainian crisis in 2014. The resulting*

*challenges and bets led the Russian and American leaders to introduce many changes to their global strategies.*

***Key words**: Strategy; United States of America; Russia; Georgian crisis; Ukrainian crisis.*

**مقدّمة:**

وضعت الولايات المتحدة استراتيجيتها الكونية في الأساس لقيادة العالم و فرض هيمنتها عليه، حيث تنطلق في صياغة وتنفيذ هذه الاستراتيجية على مرتكزات وأدوات ذات أبعاد مختلفة، فمنذ نهاية الحرب الباردة و انهيار نظام الثنائية القطبية نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتي، ظهر نظام دولي جديد تبرز فيه الولايات المتحدة كقوة وحيدة و مهيمنة تسعى إلى تعزيز تواجدها في العديد من مناطق العالم، خاصة تلك المناطق الجيواستراتيجية التي قد تساعدها في إمكانية عرقلة بروز قوى منافسة لهيمنتها العالمية، ومن أبرز تلك المناطق التي شغلت اهتمام العقل الاستراتيجي الأمريكي نجد شرق أوروبا، حيث عملت الولايات المتحدة على نشر نفوذها الجيوبوليتيكي في هذه المنطقة بالاعتماد على منظمتي حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، والعمل على بناء منظومة الدرع الصاروخية و نشرها بالقرب من الجوار الروسي، هذا التوجه الاستراتيجي الأمريكي اعتبرته روسيا تحت قيادة بوتين بأنه يهدف إلى محاصرتها و احتواءها، وذلك اعتمدت روسيا على استراتيجية جديدة بناءً على ما تملكه من إمكانيات ضخمة خاصة على الصعيدين العسكري و الاقتصادي، و الهدف من وراء هذه الاستراتيجية هو تعزيز قوة روسيا في العديد من المجالات و العمل على استعادة مكانتها العالمية كقوة منافسة للهيمنة الأمريكية في العديد من المناطق.

إن تبني الولايات المتحدة لاستراتيجية التغلغل التدريجي في المحيط الجيوسياسي لروسيا أو ما يعرف بالجوار القريب من روسيا، جعل هذه الأخيرة تعتبره بمثابة تهديد مباشر لأمنها القومي و لمصالحها الاستراتيجية، لذلك عملت على تبني توجها استراتيجيا أكثر صرامة في التعامل مع هذه التحركات الأمريكية، وهو ما جسدته بتدخلاتها العسكرية في كل من جورجيا عام 2008 و أوكرانيا 2014. وبناء على كل ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

**ما مدى تأثير مختلف العوامل المادية والمعنوية في صياغة الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا؟**

ومن خلال هذه الإشكالية تبرز لنا الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي الأبعاد المؤثرة في صياغة استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا؟
2. ما هي التغيرات والتحولات التي طرأت على التوجه الاستراتيجي للولايات المتحدة؟
3. فيما تتمثل التوجهات الاستراتيجية الروسية الجديدة للتعامل مع مختلف القضايا المهمة على الساحة الدولية؟

أما عن الفرضيات التي يمكن تناولها في هذه الدراسة فهي كالتالي:

- مكانة وأهمية الطاقة في الهيمنة العالمية، أدت إلى بروز مؤشرات تنافس استراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا في العديد من المناطق.

- تزايد نفوذ بعض القوى الدولية خاصة من الناحية الاقتصادية دفع الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة استراتيجيتها العالمية من أجل الحفاظ على مكانتها الدولية.
- بروز قيادة روسية تطمح إلى تغيير موازين القوى العالمية أدّى إلى إعادة تفعيل التوجه الاستراتيجي الروسي اتجاه مختلف القضايا.

سيتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال تناول النقاط التالية:

## المبحث الأول

## مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية

تنطلق الولايات المتحدة في صياغة استراتيجيتها هذه بالاعتماد على مرتكزات ذات أبعاد دينية واقتصادية وعسكرية، وهي تختلف من حيث مكانتها وأهميتها في رسم التوجهات الاستراتيجية الأمريكية، وذلك بحسب ما تفرضه المصلحة المراد تحقيقها وكذلك طبيعة المتغيرات الدولية، إلا أن ذلك لا ينفي تماما وجود ترابط وتكامل في بعض الأحيان بين تلك المرتكزات، وهذا ما يعطيها كلها أهمية في بناء الاستراتيجية الأمريكية.

### المطلب الأول: دور المرتكز الديني في صنع الاستراتيجية الأمريكية

يعتبر الدين أحد الأسس الرئيسية التي قام عليها المجتمع الأمريكي، إذ أن المهاجرين الأوروبيين الأوائل اعتبروا أن أمريكا هي الأرض الموعودة لهم من الله لأجل انتشار الرسالة المسيحية في كل العالم (رمزي وآخرون، 2001، صفحة 203)، ولقد أدت الأفكار التي حملها المهاجرون الجدد إلى الولايات المتحدة في القرن 19، دورا كبيرا في إرساء الأسس اللازمة لبناء نظام سياسي وأسس دينية يتوافق مع عقيدتهم الدينية التي يحملونها، وينحدر هؤلاء المهاجرون الجدد أو الطهوريون من الديانة المسيحية البروتستانتية الكالفينية، والتي أصبحت تلعب دور كبير في رسم الاستراتيجية الأمريكية (عبد الله، 1981، صفحة 18).

ويعتبر الدين أحد أهم مصادر تشكيل الهوية والثقافة في الحياة السياسية الأمريكية، إذ يعمل على صياغة تصوراتهم عن أنفسهم وعن العالم الخارجي، ويسيطر البروتستانت على أغلبية المجتمع الأمريكي، ونجد داخل البروتستانت ثلاث تيارات و هي :

- **التيار الأول: الأصوليون البروتستانتيون:** وهم يتميزون بالانغلاق والانعزال، ولهم نظرة تقديسية للإنجيل.
- **التيار الثاني: الليبراليون المسيحيون:** وهم أكثر انفتاحا ويحرصون على الأخلاق وعلى التعاون، ولهم نظرة إيجابية إلى مستقبل العالم ويهتمون بعدة قضايا كالبيئة وحقوق الإنسان وغير متحمسين لتأييد إسرائيل (خليل).
- **التيار الثالث: الإنجيليون:** وهم يشكلون غالبية المجتمع الأمريكي أي حوالي 40 ٪ من البروتستانت (رمزي و آخرون، 2001، صفحة 249).

وتبرز مكانة الدين بشكل واضح في الخطاب السياسي الأمريكي الحديث حيث أصبح يستعمل بتكرار عبارات ورموز الكتاب المقدس، فكل خطاب يلقيه رئيس أمريكي في حفل استلامه لمنصبه يشمل فقرة أو أكثر تعبر عن الإيمان العميق بفضل الخالق على أمريكا وعن الشكر له على نعمته و رعايته، وأن يعم هذا النموذج على دول العالم الأخرى (عبد القادر محمد، 2017).

وفضلا عن ذلك فإن فكرة **'التبشير الديني'** أخذت بالتأثير في ظل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، إذ أن الإعلان عن فكرة الحملات الدينية الحربية تنطوي على وظيفة رسالة تبشيرية ذات طابع توسعي، أي أن الولايات المتحدة فضلا عن أنها "**شعب مختار**" التي عليها إقامة وطن قومي لليهود، فإنها مكلفة بإنجاز وظيفة تبشيرية لنشر القيم التي تؤمن بها خارج حدودها (أندرو، 2004، صفحة 163).

وتجدر الإشارة إلى أن الطهوريون يعتبرون أن للولايات المتحدة مسؤوليات والتزامات تتمثل في نشر مبادئ الديمقراطية عبر العالم، ويميلون إلى حماية و ضع أمريكا كقوة عالمية مسيطرة ويدافعون على شريعة الاستعانة بالقوة العسكرية ضد الدول المهددة للسلم والأمن العالمي والمنتهكة لحقوق الإنسان حيث ساند 77٪ منهم الحرب على العراق عام 2003، ومنذ الستينات توجهوا إلى الحزب الجمهوري ويساندون أجندة المحافظين الجدد، وهم لا يخفون دعمهم المطلق لإسرائيل (Robert, 2002, p. 199)، وهم أيضا يؤمنون إيمانا كاملا بالعصمة الحرفية للكتاب المقدس وبأنه يتضمن حلولا لجميع قضايا الحياة بما فيها السياسة.

وعلى الصعيد الخارجي تستمد أطروحة "ضرورة استمرار القطبية الأحادية" و"إدامة الهيمنة الأمريكية" مقوماتها من هذه المعتقدات الدينية التي شكلت الأساس الأيديولوجي للسياسة الخارجية ومنهج التفكير في رسم استراتيجية الولايات المتحدة. فمن أجل تحقيق فكرة "القدر المبين" و"التدبير الإلهي للكون" و"خطة الله في الأرض"، يجب أن تبقى الولايات المتحدة هي الأقوى عسكريا، ويجب أن تحتفظ بحقها في الدفاع عن نفسها (عبد القادر محمد، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة، 2009، صفحة 191).

وبذلك فإنه من الخطأ القول أن التبريرية كخلفية إيديولوجية في السياسات الأمريكية المستندة إلى الأفكار والمعتقدات الدينية التي جاء بها الآباء المؤسسون والتي لعبت دورا كبيرا في إرساء الأسس اللازمة لبناء نظام سياسي –اجتماعي- ديني، مرشحة للزوال سواء بانتهاء عهد من العهود الجمهورية أو إحلال عهد ديمقراطي جديد، وإنما هي باقية بفعل تراكمات ثقافية دينية استمرت لعقود كثيرة و كانت كافية لتكوين بنية فكرية واجتماعية وسياسية (حافظ، 2010، صفحة 55)، وقد عبر عن هذا الأمر صامويل هنتجتون عندما قال بأن أمريكا تحيا بروح الكنيسة، والكنيسة لا تعني المسيحية بل تعني الدين المدني ومنظومات القيم والمعتقدات والأفكار التي يؤمن بها العقل الأمريكي وأساسها أن أمريكا دولة مختارة ومكلفة برسالة سامية في هذا العالم (منار، 2005، صفحة 213).

**المطلب الثاني: دور المرتكز الاقتصادي في صنع الاستراتيجية الأمريكية**

يعتبر المتغير الاقتصادي من أهم المتغيرات المهمة للقوة الأمريكية، إذ تمتلك الولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم، كما تعد أكبر دولة مستهلكة في العالم، وتستحوذ على المرتبة الأولى عالميا من ناحية حجم تدفق الاستثمار الداخلي و الخارجي، كما أن لتفوق الدولار الأمريكي على العملات الدولية الأخرى أثرا كبيرا على قوة الاقتصاد الأمريكي، بالإضافة إلى ذلك نجد العديد من العوامل التي جعلت الولايات المتحدة تملك اقتصادا يتجاوز اقتصاديات الدول الأخرى، إذ يعد الناتج المحلي الأمريكي الأكبر والأضخم في العالم إذ بلغ 13.15 مليار دولار عام 2010، أي ما يعادل 25 ٪ من الناتج العالمي، أما على صعيد مستوى دخل الفرد فإنه بلغ عام 2012 أكثر من 46 ألف دولار (علي زياد عبد الله فتحي، 2015، الصفحات 99-100)، أما من ناحية التقدم العلمي والتكنولوجي فإن الولايات المتحدة شبه مهيمنة على صعيد البحث العلمي والفضاء الخارجي والذكاء الاصطناعي في العالم وهي تحتل المرتبة الأولى عالميا، وهذا التطور ينعكس بشكل مباشر على تطور الاقتصاد الأمريكي بشكل كبير (علي زياد عبد الله فتحي، 2015، صفحة 101).

ولقد استطاعت الولايات المتحدة إخضاع هياكل الإنتاج العالمي لسيطرة شركاتها العملاقة إلى جانب الحفاظ على وتيرة النمو الصناعي المتصاعد، وتمكنت من توسيع مجال نشاطها الاقتصادي الذي يشمل فروع الإنتاج والخدمات وتمكنت من زيادة حجم إنتاجها وحجم مشاركتها في التجارة العالمية. وتتمتع الولايات المتحدة بمزايا اقتصادية مكنتها من منافسة القوى و المنافسين الدوليين، فهي تنتهج سياسة اقتصادية عالمية تقوم على ربط الاقتصاد الدولي من خلال شبكة واسعة من الشركات والمؤسسات المالية التجارية التي تخضع لسيطرتها، كما تحافظ الولايات المتحدة على أمنها الاقتصادي من خلال توفير مستلزمات الانتعاش للاقتصاد الأمريكي (حيدر علي، 2013، صفحة 196).

ويعتبر العامل الاقتصادي سواء كان مجسدا في سياسة الترغيب أو الترهيب، هو العامل المميز للسياسة الخارجية الأمريكية في رسم استراتيجيتها العليا على مر الزمن، ومن مصادر دينامية وفعالية الاقتصاد الأمريكي نجد: النشاط التجاري القوي، امتلاك التكنولوجيا والإبداع فيها، إنشاء الاحتكارات، استثمار رؤوس الأموال، إغراق الأسواق بالمنتجات الصناعية و غيرها من الأساليب الأخرى، وهي بذلك تكون قد دفعت بالاقتصاد العالمي إلى أن يتحرك لجلب الأرباح إليها (عبد القادر محمد، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة، 2009، صفحة 254).

ومن ضمن مقومات القوة الأمريكية كذلك نجد هيمنة الدولار الأمريكي على معظم التبادلات التجارية الدولية، وهو ما مكن للولايات المتحدة من السيطرة على الاقتصاد العالمي، كما يهيمن الدولار الأمريكي على جميع احتياطيات العالم، إلى درجة أن الدول الكبرى تعمل على المحافظة على بقاء قوة الدولار الأمريكي من أجل الحفاظ على مخزونها من الدولار (علي زياد عبد الله فتحي، 2015، صفحة 103).

أما على صعيد الطاقة فإننا نجد أن الولايات المتحدة من أكثر الدول المستهلكة للنفط في العالم، وذلك نظرا لمكانة النفط كأهم مصدر للطاقة الأمريكية، حيث أنها تستهلك 25 ٪ من الإنتاج النفط العالمي، وبحسب تقديرات إدارة المعلومات الطاقوية الأمريكية (EIA) فإن الاستهلاك الأمريكي من النفط

سيرتفع إلى 53 ٪ عام 2020 و56 ٪ عام 2030 (Thomas & other, 2009)، وإلى جانب هذا نجد أن الولايات المتحدة تتمتع بثروة نفطية كبيرة، وهي تحتل مركز الريادة في صناعة النفط العالمية وذلك نظرا لقدراتها التكنولوجيا و ضخامة شركاتها النفطية.

إن الهيمنة الأمريكية على أهم منابع النفط في العالم تمكنها من استخدام النفط كورقة ضغط ضد حلفائها ومنافسيها مما يمكنها من التحكم –ولو بشكل نسبي- بالدول الصناعية التي تعتمد على هذا المنتوج من خلال التأثير في وتيرة النمو الصناعي في هذه الدول، وكذلك التحكم في إرادتها وقدرتها السياسية بشأن القضايا الدولية ذات الصلة بالمصالح الأمريكية، كما أن كبرى الشركات العملاقة للصناعة النفطية المنتشرة في العالم هي شركات أمريكية (علي زياد عبد الله فتحي، 2015، الصفحات 102-103)، وهي تساهم في ضخ مليارات الدولارات للخزانة الأمريكية، وتلعب دورا مهما في سد حاجيات السوق الأمريكية المحلية من الطاقة.

وترتكز توجهات السياسة الأمريكية في سعيها للسيطرة على منابع النفط في العالم، بناء على رؤية استراتيجية لخارطة توزيع هذه المنابع وآلية السيطرة عليها، وفي هذا الصدد يؤكد ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي الأسبق على ضرورة اعتماد الولايات المتحدة على سوق مستقرة للطاقة، وسياسة خارجية تقوم على حماية إمدادات النفط، لذا فإن الوجود الأمريكي في العديد من المناطق في العالم بأي شكل من الأشكال يندرج كله في إطار استراتيجية نفطية تتمحور حول فكرة تقول بأن الطاقة التي تريد الولايات المتحدة وضع يدها عليها، ليست فقط لسد حاجياتها، بل لإحكام قبضتها على احتياطيات مهمة مما يمكنها من التحكم في السياسة العالمية للطاقة، والتي تتمثل في رسم خطوطها العريضة وحتى تفاصيلها وحسب ما تقتضيه مصالحها الاستراتيجية، ولا سيما بناء إمبراطورية عالمية على حساب أقطاب اقتصادية وسياسية منافسة أو يحتمل أن تكون منافسة (حيدر علي، 2013، صفحة 253).

**المطلب الثالث: دور المرتكز العسكري في صنع الاستراتيجية الأمريكية**

كانت الولايات المتحدة ولا تزال القوة العسكرية الأولى في العالم، ومن خلال ميزانيتها الكبيرة التي تنفقها على الدفاع استطاعت احتلال هذا المركز، وبشكل عام فقد اتسم طابع الإنفاق العسكري الأمريكي بالصعود والزيادة المستمرة، وقد كان أحد أسباب هذه الزيادة قضية الحرب على الإرهاب، وقد تضاعفت الميزانية العسكرية الأمريكية منذ سنة 2001 حتى 2012 بشكل مذهل حيث تزايدت من ما يقارب 300 دولارا في عام 2001 إلى 684 مليار دولار عام 2012 /منها ما يقارب 130 مليار دولار لتمويل الحرب في أفغانستان والعراق والحرب على الإرهاب بشكل عام، وتشمل هذه الميزانية ميزانية وزارة الدفاع، فيما تنفق الولايات المتحدة ما بين 200 و375 مليار دولار على تكاليف برامج متعلقات السلاح النووي التي تندرج تحت وزارة الطاقة إضافة إلى برنامج الاعتناء بالمقاتلين القدامى والأمن القومي والخارجية، وعلى الرغم من أن هذه النفقات هي خارج مدفوعات وزارة الدفاع إلا أنها مرتبطة بالدفاع الأمر الذي يرفع الميزانية إلى ما يقارب التريليون دولار (هادي، 2013، الصفحات 57-58).

وفي إطار تطوير الأسلحة النووية أكدت الوثيقة الوقائعية الصادرة عن البيت الأبيض يوم 19 جوان 2013 أن الرئيس أوباما أعرب عن تأييده لتخصيص القدر الكبير من الاستثمارات لتطوير الترسانة النووية الأمريكية، وتم منح وزارة الدفاع الأمريكية لتنفق خلال السنوات العشرين المقبلة على تطوير الترسانة النووية الاستراتيجية الحالية حوالي 200 مليار دولار، وهو ما أفاد به بشكل علني القائد السابق للقيادة الاستراتيجية الأمريكية الجنرال **جيمس كارترايت**.

وخلال عدة عقود (على الأقل حتى 2070-2075) ستحافظ الولايات المتحدة على الثلاثي النووي الاستراتيجي وسيتم تحديث كل عناصرها، وقد يتم في السنوات القريبة المقبلة إنفاق من 6 إلى 7 مليارات دولار على برنامج تطوير الصواريخ الباليستية الأرضية العابرة للقارات، وهو يتضمن تصميم وإنتاج أنواع جديدة من الوقود للقسمين الأول والثاني من صاروخ "**مينتمين 3**" (فلاديمير، 2013، صفحة 92).

يعد الجيش الأمريكي من أقدم الجيوش في العالم وأكبرها، وهو مسئول عن العمليات العسكرية البرية بشكل أساسي، وقد شارك الجيش الأمريكي بما يقارب 24 حربا على مر السنين، وهي حروب كبرى بشكل عام، نذكر منها الحربين العالميتين الأولى والثانية، الحرب الكورية، الحرب في فيتنام، حرب كوسوفو، حرب أفغانستان، حرب العراق، وتشارك أمريكا تقريبا في كل المعارك وتتدخل فيها وأحيانا بشكل سري، أو من خلال المد بالسلاح والدعم اللوجيستي وغيره (هادي، 2013، صفحة 59).

وتمتلك الولايات المتحدة العديد من الأسلحة التي تعد الأقوى والأكثر تطورا في العالم، فبالإضافة للأسلحة التقليدية الموزعة على مختلف الصنوف، نجدها تمتلك العديد من الأسلحة التي توصف بأنها أسلحة ذكية والتي منها:

- **القنابل الموجهة بالليزر:** وهي من طراز (GB4) متعددة الأنواع.
- **الصواريخ الموجهة:** وهي أنواع مثل: صاروخ توماهوك، صاروخ كروز، صاروخ سلام (slam)، صاروخ مافريك، صاروخ تاو المضاد للدبابات، صاروخ هيل فاير مضاد للدروع.

وإلى جانب هذه الأسلحة الذكية، تمتلك الولايات المتحدة منظومة أقمار صناعية هي الأكثر تطورا في العالم، وتقوم بمساندة مراكز القيادة والسيطرة عن طريق تزويدها بالمعلومات حول ميدان المعركة لمنح درجة عالية من السيطرة على مسارح العمليات (عبد القادر محمد، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة، 2009، الصفحات 171-172).

أما في المجال النووي فنجد أن الولايات المتحدة تملك قدرات نووية استراتيجية هائلة، وهي تمتاز بالنوعية مثل: الصواريخ العابرة للقارات والحاملة للرؤوس النووية، الغواصات النووية، الرؤوس النووية الحربية، طائرات القصف الثقيلة. كما تمتلك أيضا أكثر من 1030 جهازا لإطلاق الصواريخ العابرة للقارات و672 جهازا لإطلاق الصواريخ البعيدة المدى و518 قاذفة للقنابل النووية (إبراهيم، 2002، صفحة 39).

وترتكز الاستراتيجية الأمريكية في جانبها العسكري على ضرورة التواجد في المناطق الحيوية في العالم، ضمن برنامج إعادة الانتشار العسكري الأمريكي في العالم، فالولايات المتحدة لها مصالح والتزامات

وحلفاء يجب توفير الحماية لهم من التهديدات الخارجية (حيدر علي، 2013، صفحة 52)، كل ذلك دفعها إلى نشر عدد كبير من قواتها في مختلف أنحاء العالم، حيث تمتلك العديد من القواعد العسكرية يتواجد بها جنود وخبراء أمريكيين في مختلف المجلات العسكرية.

وبالإضافة إلى كل ما تم ذكره عن الإمكانيات العسكرية الأمريكية، نجد أن الولايات المتحدة تتفوق على كل الدول في مجال تجارة الأسلحة، ففي سنة 2014 بلغت قيمة صادرات الولايات المتحدة من السلاح 36.2 مليار دولار وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى عالميا، حيث أنها تصدر أكثر من ثلاثة أمثال ما تصدره أقرب دولة لها في المبيعات وهي روسيا، وهذا يعود في جزء منه إلى أن التكنولوجيا العسكرية الأمريكية متقدمة على مستوى العالم، بما يقارب عقد من الزمن (عبد علي كاظم، 2012، صفحة 155).

وعلى الرغم من تراجع دور القوة العسكرية نسبيا عالميا، إلا أن المرتكز العسكري لا يزال يعد من أهم المرتكزات التي تقوم عليها الاستراتيجية الأمريكية، فالقوة العسكرية تعد الأداة المباشرة في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة، والتي تقوم على:

- ضمان السيطرة على مصادر الطاقة والنفط والمواد الأولية ومتطلبات المصلحة القومية والمصالح الحيوية والعمل دائما على حمايتها.
- فرض القيم الاجتماعية والثقافية الأمريكية على المجتمعات الأخرى.
- شن حروب محدودة أو واسعة وفي أي بقعة من العالم إذا كان ذلك يحقق مصالح الولايات المتحدة (سوسن، 2008، صفحة 52).

## المبحث الثاني

## توجهات الاستراتيجية الأمريكية خلال الفترة الممتدة ما بين 2008-2018

لقد اتسمت الاستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن بالخروج عن مبدأ الاحتواء واستبداله بمبدأ استخدام القوة العسكرية المباشرة، وضمن هذه الاستراتيجية ترسخ ما يعرف بمبدأ بوش المعروف بـ: "الحرب الوقائية"، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة الاعتماد على الأداة العسكرية في تنفيذ التوجهات الاستراتيجية الأمريكية، وهو ما أدى إلى حدوث عسكرة شبه كاملة لمفاهيم الأمن القومي الأمريكي، وتم تعليق الأمن على عاتق المؤسسة العسكرية، وارتفعت ميزانية المؤسسة العسكرية (مروة، 2016)، وكان من نتائج هذا الأداء الاستراتيجي هو التدخل في أفغانستان وإسقاط حكم طالبان عام 2001، وكذلك غزو العراق وإسقاط نظام صدام حسين عام 2003.

وبعد وصول الرئيس **باراك أوباما** إلى السلطة في عام 2008، انتهج توجها استراتيجيا جديدا يهدف إلى الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة عالميا، ويعزز هيمنتها وريادتها، وقد جاء هذا التوجه في مسارين:

- **المسار الأول:** عمد إلى مواصلة جهود تعظيم قوة أمريكا الصلبة على نحو ما بدا جليا في موافقته على المضي قدما في تنفيذ مشروع الدرع الصاروخية الأمريكية التي من شأنها أن تعزز هيمنة

أمريكا العسكرية على العالم، ومن بعد ذلك الاستمرار في الحرب الأمريكية على الإرهاب في أفغانستان والإبقاء على التموضع الأمريكي في وسط آسيا و الخليج العربي و غيرهما من بؤر العالم الحيوية بصيغ ومستويات مختلفة،

- **المسار الثاني:** سعي أوباما لإنعاش القوة الناعمة الأمريكية بالاعتماد على القوة الذكية وترميم التفوق العلمي والثقافي وإعادة الجاذبية للحلم الأمريكي (بشير، 2010، صفحة 66).

وفي إطار التوجه الجديد لإستراتجية أوباما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عام 2008 عن الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة، والتي تناولت العديد من القضايا يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- التأكيد على مخاطر الإرهاب الدولي من خلال سعي الدول المارقة مثل كوريا الشمالية وإيران لامتلاك التقنية النووية وما يثيره ذلك من مخاوف انتشار تقنيات أسلحة الدمار الشامل بين المنظمات الإرهابية، وهذا هو مصدر الخطر الاستراتيجي الأول حسب هذه الاستراتيجية،
- التأكيد على النمو المتسارع للقوة العسكرية الصينية والنمو الاقتصادي والتكنولوجي للهند، والعمل على ضرورة ضم هاتين الدولتين في شراكات مع الولايات المتحدة،
- التأكيد على الخطر الروسي خصوصا بعد تطوير روسيا لقدراتها النووية وتغييرها لعقيدتها النووية، والاعتراض الروسي على إنشاء الدرع الصاروخية الأمريكية في بولندا و التشيك، وبروز السياسة الخارجية الروسية العدائية ضد جورجيا وأوكرانيا، الأمر الذي يدفع إلى ضرورة ضم روسيا إلى شراكة دولية مع الغرب،
- إعادة هيكلة القوات المسلحة الأمريكية، بما يدفع إلى خوض حروب غير نظامية (حروب العصابات)، وحروب إلكترونية تحافظ على قواعد بيانات البنى التحتية الأمريكية مثل الاتصالات والمواصلات وخطوط ومحطات الطاقة النووية، كما يجب التأكيد على دور العمليات الخاصة لقوات التدخل السريع (فوزي حسن، 2013، صفحة 355)،
- ضرورة هيكلة القوات المسلحة الأمريكية، بما يدفع إلى خوض حروب غير نظامية (حروب العصابات)، وحروب إلكترونية تحافظ على قواعد بيانات البنى التحتية الأمريكية مثل الاتصالات والمواصلات وخطوط ومحطات الطاقة النووية، كما يجب التأكيد على دور العمليات الخاصة لقوات التدخل السريع.

وبعد سنتين من الإعلان عن هذه الاستراتيجية كشفت إدارة الرئيس أوباما عن استراتيجية جديدة للأمن القومي في ماي 2010، تضمنت الركائز الأساسية التي يجب الانطلاق منها من أجل تنفيذ الأهداف الأمريكية في العالم، وعلى وجه الخصوص في المناطق الاستراتيجية من المنظور الأمريكي، أما عن أهم ما تضمنته فيمكن تحديده في التالي:

- التأكيد على أن الأمن القومي الأمريكي يبدأ من الداخل، لذلك لابد من التركيز على محاربة ما سمته "**الإرهاب الداخلي**" في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى أن ما يسمى الإرهاب ليس هو التهديد الوحيد

الذي تتعرض له البلاد، بل إن هناك مخاطر أخرى تهدد الأمريكيين وباقي شعوب العالم، مثل ظاهرة التغير المناخي، وما سمته الوثيقة "**التقنيات المدمرة**" والتهديدات التي تشكلها شبكة الإنترنت وشبكات الجريمة الدولية، إضافة إلى الأوبئة.

- إحداث تغيير في مجال مكافحة الإرهاب إذ أعلنت الولايات المتحدة ضمن هذه الاستراتيجية الجديدة على أنها ليست في حالة حرب عالمية على الإرهاب، بل هي في حالة حرب على شبكة محددة في تنظيم القاعدة والإرهابيون المرتبطون بها،
- إعطاء الأولوية للدبلوماسية أي التركيز على "**القوة الناعمة**" وعلى محاولة التواصل وجعل الخيار العسكري كآخر حل يتم اللجوء إليه، وهذا ما أكدت عليه وزيرة الخارجية الأمريكية **هيلاري كلينتون** خلال تقديمها الاستراتيجية الأمنية الجديدة في معهد **بروكينغز** حيث قالت بأن الولايات المتحدة في طور التحول من الاستخدام المباشر للقوة إلى مزيج من القوة والنفوذ غير المباشرين (نور الدين، 2013، الصفحات 392-393)، أي استخدام ما يعرف **بالقوة الذكية** والتي تجمع بين القوة الناعمة والقوة الصلبة وتتضمن مجموعة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية والثقافية،
- الإعلان عن ما يعرف بخطة الطاقة الجديدة الشاملة بأمريكا والتي تهدف إلى المساعدة على إيجاد خمسة ملايين وظيفة جديدة عبر الاستثمار الاستراتيجي لمبلغ 150 مليار دولار على مدى السنين العشرة القادمة، لتحفيز الجهود الهادفة إلى بناء مستقبل لطاقة نظيفة وتوفير كميات من النفط في غضون 10 سنوات تفوق ما تستورده الولايات المتحدة حاليا من الشرق الأوسط وفنزويلا مجتمعين، وضمان إنتاج 10 ٪ من الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة بداية من عام 2012 وأن تصل تلك النسبة إلى 25 ٪ بحلول عام 2025 وتخفيض الانبعاثات الغازية بنسبة 80 ٪ بحلول عام 2050 (مروة، 2016).

ومن خلال هذه الاستراتيجية نلاحظ أن هناك تركيزا للرئيس أوباما على رؤية شاملة للأمن القومي الأمريكي لا ينفصل في ظلها الأمن الوطني الداخلي على الأمن الدولي، وتتعامل فيها كل المؤسسات في تناغم طبيعي، في ظل استراتيجية أشمل تقوم على الأدوات العسكرية والغير عسكرية، بما في ذلك تأكيدها على دور الدبلوماسية والتنمية وضرورة تحفيز النمو الاقتصادي (معتز، 2010، صفحة 15).

وفي السنة نفسها أصدر البنتاغون وثيقة تحت عنوان "**تقرير عن استراتيجية استخدام السلاح النووي من قبل الولايات المتحدة**"، والذي أكد على أنه يحق للولايات المتحدة استخدام السلاح النووي فقط في الحالات الاستثنائية الطارئة، إلا أنه وفي الواقع العملي تستطيع استخدام هذا الحق في أي وقت كان وفي أي نقطة من العالم بهدف حماية مصالحها الحيوية الهامة وحماية حلفائها وشركائها، وذلك عن طريق الضربة المباشرة أو عن طريق الرد على الضربة، وأضاف هذا التقرير أن الجانب الأمريكي سينفذ هذه الاستراتيجية خلال القرن الحادي والعشرين على أقل تقدير، و هو ما يعني استمرارية المحافظة على السلاح النووي التكتيكي والاستراتيجي لفترة مستقبلية طويلة، وذلك نظرا لامتلاك روسيا الثلاثي النووي التقليدي من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وكذلك امتلاكها كميات كبيرة من السلاح النووي التكتيكي،

وبذلك ترى الولايات المتحدة ضرورة المحافظة على "**الردع النووي الفعال**" اتجاه روسيا (فلاديمير، 2013، الصفحات 88-89).

ونتيجة لبروز العديد من التحديات الجديدة التي باتت تواجه الأمن القومي الأمريكي قام الرئيس أوباما بتحديد الخطوط العريضة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة في سنة 2015، على النحو التالي:

- التحول النوعي في الحروب، حيث تم التخلي عن فكرة الحرب الشاملة برمتها لتحل محلها الحروب السرية أو الحرب من وراء الستار أو ما يسمى بحروب القيادة من الخلف **Leading from behind**.
- التحول في العلاقات الأمريكية تجاه روسيا، حيث أن الولايات المتحدة قامت بتوجيه خطاب عدواني تجاه روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية، وأكدت على أن الدبلوماسية الأمريكية والقيادة الأمريكية وبدعم من القوة العسكرية، ستبقى أساسية لردع العدوان بين الدول، وسوف تجعل الدول التي تهدد جيرانها وتنتهك المعايير الدولية تدفع ثمنا باهظا، بما في ذلك ما تقوم به روسيا من انتهاك لسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، وكذلك سياستها العدوانية تجاه دول أخرى جارة لها حسب المنظور الأمريكي،
- في الجانب الاقتصادي تم التأكيد على ضرورة تطوير الأمن القومي الأمريكي، فالطاقة ومصادرها وسلاسة انتقالها تعتبر مسألة أمن قومي أمريكي يمتد عبر العالم، لكن هذه المرة تم الحدث عن التطوير لا عن مجرد أمن، لأن الطاقة بكميات إنتاجها وخطوط إمدادها الدولية مع أوروبا على وجه الخصوص صارت من جهة أداة صراع على النفوذ مثل ما يحصل مع روسيا في عدة دول مثل جورجيا وأوكرانيا، ومن جهة أخرى أصبحت بالغة التكلفة بالمقارنة مع المديونية المرتفعة (أكرم، 2016).
- التأكيد على الالتزام الأمريكي تجاه أوروبا من خلال المحافظة على حالة السلم فيها، واعتبارها شريكا لا يمكن الاستغناء عنه، كما أن حلف شمال الأطلسي لا بد أن يبقى جاهزا للرد على أي عدوان والدفاع عن أي دولة عضو، وعلى ذلك فإن السياسة الروسية اتجاه أوكرانيا أصبحت تشكل تهديدا للأمن الأوروبي وهو ما دفع الولايات المتحدة للتدخل في الأزمة الأوكرانية من خلال ذريعة دعم الشعب الأوكراني، وكذلك تعزيز الالتزامات الأمنية الأمريكية من خلال التدريب والمناورات المشتركة، والعمل على التواجد الحيوي بشكل دائم في وسط وشرق أوروبا لمنع أي عدوان روسي آخر (حسن، 2017).

في ديسمبر 2017 أعلن الرئيس الأمريكي الجديد **دونالد ترامب** على استراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي، والتي تقوم على أربعة محاور رئيسية وهي: حماية الوطن، وتعزيز الرخاء الأمريكي، والحفاظ على السلام العالمي، وتعزيز الدور الأمريكي على الساحة الدولية. وقد حددت هذه الاستراتيجية ثلاثة أنواع من التحديات: القوى التي تسعى لتغيير النظام الدولي كروسيا والصين، والدول المارقة مثل كوريا الشمالية وإيران، والتنظيمات الإرهابية الدولية.

- في إطار المحور الأول ركز ترامب من خلال استراتيجيته الجديدة على ضمان أمن الحدود الأمريكية خاصة مع المكسيك، وكذلك إصلاح نظام الهجرة إلى الولايات المتحدة، والتعامل مع الإرهابيين،

ومواجهة التهديدات و المخاطر في مصدرها، وكذلك ضرورة تطوير و توسيع نظام الدفاع الصاروخي لحماية الأمن القومي للولايات المتحدة و حلفائها الأوروبيين،

- في المحور الثاني أكد على ضرورة تعزيز الرخاء الأمريكي انطلاقا من مبدأ "تعزيز الثقة الأمريكية" من خلال إعادة تنشيط الاقتصاد لصالح الشركات الأمريكية، والعمل على تطوير مجالات البحث والتكنولوجيا والابتكار، وأن تستخدم الولايات المتحدة هيمنتها على الطاقة حتى تضمن استمرارية انفتاح الأسواق الدولية أمامها،

- تضمن المحور الثالث شعار "**الحفاظ على السلام من خلال القوة**"، وهو شعار كلاسيكي للرئيس الجمهوري الأسبق **رونالد ريغان**، وهو يقوم على ضرورة إعادة بناء القوة العسكرية للولايات المتحدة لضمان بقائها متفوقة والحرص على استمرار توازن القوى في المناطق الرئيسية: أوروبا، الشرق الأوسط، منطقتي المحيطين الهادي والهندي، إلى جانب اعتماد أمريكا على تضخيم قوتها عبر حلفائها،

- أما في المحور الرابع فقد تضمن ضرورة تعزيز النفوذ الأمريكي في مختلف مناطق العالم، والعمل على بناء شراكات مع دول ذات توجهات مشابهة من أجل تعزيز اقتصادات السوق الحرة ونمو القطاع الخاص، مما سيؤدي إلى تزايد النفوذ الأمريكي في الساحة العالمية.

ومن خلال هذه المحاور التي تضمنتها الاستراتيجية الأمريكية الجديدة يمكن أن نقول أن الولايات المتحدة تسعى إلى الحفاظ على مكانتها العالمية كقوة مهيمنة في النظام الدولي أي استمرار وضعية الأحادية القطبية، لذلك فهي تعمل على منع ظهور أي قوة مساوية، أو تطمح لأن تكون على قدم المساواة معها، وتعتبر الولايات المتحدة أن روسيا و الصين تشكلان خطرا على هيمنتها العالمية، وهما تتحديان القوة والنفوذ والمصالح الأمريكية في العالم بطريقة قد تؤدي إلى تغيير النظام الدولي إلى وضعية متعدد الأقطاب (إينا، 2018).

وفي فيفري 2018 أعلنت الولايات المتحدة عن استراتيجيتها النووية الجديدة تحت اسم مراجعة الموقف الأمريكي النووي، وقد تضمنت العديد من النقاط أهمها:

- تحديث "**الثالوث النووي**" للولايات المتحدة، الذي يتضمن الطيران الاستراتيجي والصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والغواصات الحاملة للرؤوس النووية، وهذا الأمر يتطلب إنفاق ما يزيد عن 1.2 تريليون دولار على مدى السنوات الثلاثين القادمة،
- تأكيد الاستراتيجية النووية الأمريكية الجديدة على إمكانية انتهاج الحرب النووية المحدودة ضد الأعداء، والتي تعتمد على استخدام سلاح نووي تكتيكي في توجيه ضربة نووية على نطاق ضيق دون إلحاق ضرر شامل مثل تدمير مدن بأكملها (لمي مضر جريء، 2005، صفحة 15)،
- اعتبرت الاستراتيجية النووية الأمريكية الجديدة أن روسيا تشكل التهديد الخارجي الرئيسي لأمن الولايات المتحدة، وذلك لأن روسيا تقوم بتحديث سلاحها النووي وباقي الأنظمة الاستراتيجية الأخرى، حيث تعتمد الاستراتيجية العسكرية الروسية على توسيع القدرات النووية لتحقيق النجاح.

## المبحث الثالث

## مرتكزات الاستراتيجية الروسية

تعد روسيا من بين الدول الكبرى التي تمتلك العديد من المقومات التي تستند عليها في صناعة توجهاتها الاستراتيجية بشكل عام، حيث تسعى روسيا خاصة منذ مجيء بوتين إلى السلطة إلى انتهاج استراتيجية تقوم على الاستثمار في كل ما تملكه من إمكانيات جغرافية واقتصادية وعسكرية من أجل تحقيق طموحاتها العالمية، والمتمثلة في استعادة مكانتها كقوة عظمى منافسة للهيمنة الأمريكية في الساحة الدولية.

### المطلب الأول: دور المرتكز الجغرافي في صنع الاستراتيجية الروسية

يلعب الموقع الجغرافي دورا مهما في التأثير على التوجهات الاستراتيجية لروسيا، فعلى الرغم من تآكل أهمية الموقع الجغرافي بسبب التطورات الحاصلة في ميدان الاتصالات وتحديد وتصوير المواقع عبر الأقمار الصناعية وتطبيقاتها العسكرية في ميدان التجسس، إلا أنه ما زال يحتفظ بأهميته النسبية على مستوى إدراك صناع القرار، ويعود ذلك لسببين أساسيين: **أولهما** أن الموقع الجغرافي للدولة يترتب عليه أحيانا مجموعة أنماط سلوكية ثابتة نسبيا، وذلك بفعل تمتع جغرافية الدولة بثبات نسبي، **والثاني** هو دور الموقع الجغرافي في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني والنفسي لإحدى الدول (صبري فارس، 2012، صفحة 15).

وتمثل روسيا جسرا جغرافيا بين قارتي أوروبا وآسيا، وهي أكبر دولة من حيث المساحة، وتصنف ضمن فئة الدول الضخمة (**Geant States**) حيث تبلغ مساحتها 17.075.400 مليون كلم2 أي تُمن مساحة الكرة الأرضية، وتمتد روسيا من البلطيق غربا حتى شواطئ المحيط المتجمد شمالا إلى منغوليا جنوبا، ويحدها من الشمال الغربي النرويج وفنلندا ومن الغرب جمهوريات البلطيق وبولونيا ومقاطعة كالينغراد، ومن الجنوب الغربي أوكرانيا، في حين يحدها من القوقاز جورجيا وأذربيجان، فضلا عن كازحستان جنوبا والصين ومنغوليا في الشرق والجنوب الشرقي، ويبلغ طول امتداد روسيا من الشمال إلى الجنوب أربعة آلاف كلم$^2$ ومن الشرق إلى الغرب عشرة آلاف كلم$^2$ (لمي مضر، 2009، الصفحات 147-148).

إن الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية هو موقع قاري بكل ما ينطوي عليه هذا الموقع من أسباب القوة والضعف، فعلى الرغم من كونه موقعا منيعا يتيح لها مزايا استراتيجية لا يستهان بها، إلا أنه ليس بالموقع الجغرافي المثالي من حيث السيطرة وبسط النفوذ، فقد حرمت البلاد من تأثير البحار، كما حرمت من الموانئ الجيدة التي تطل على بحار دافئة صالحة للملاحة وعلى صلة ميسورة بالعالم الخارجي، وهي المعاناة نفسها للإتحاد السوفيتي سابقا.

ويمكن تقسيم روسيا الاتحادية من الناحية الجغرافية إلى ثلاث مناطق واسعة وهي:

- **روسيا الأوروبية**: وتقع في الأراضي الواقعة غرب جبال الأورال،

- **سيبيريا**: الممتدة من شرق سلسلة جبال الأورال،
- **الشرق الأقصى الروسي**: يمتد من نهاية السهوب السيبيرية حتى شواطئ المحيط الهادئ (محمد، 2016، صفحة 48).

وانطلاقا من هذه المساحة الشاسعة نجد أن روسيا غنية بالثروات الطبيعية المهمة، إذ نجد بها حوالي 220 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وتكثر فيها الأنهار والذي من أهمها نهر **الفولغا** أطول الأنهار في أوروبا، وفيها العديد من البحيرات من أهمها بحيرة **بايكال** التي تعد أكبر و أعمق بحيرة في العالم، وبها حوالي 20 ٪ من احتياطي المياه العذبة في العالم بـ: 23 ألف متر مكعب.

وتطل روسيا على العديد من البحار أهمها بحر قزوين الذي يعد أكبر بحيرة مالحة في العالم، ويوجد في هذه البحار الكثير من الموانئ المهمة، خاصة على بحر البلطيق، وعلى بحر بارنيتس في الشمال، وعلى البحر الأسود، وفي مناطق فلاديستوك الواقعة على المحيط الهادئ بالقرب من اليابان (عبير، 2016).

من خلال ما سبق يتضح أن حجم مساحة روسيا توفر مجموعة من الفرص لدى صناع القرار الروسي للتأثير على المستويين الإقليمي و الدولي هذا من جانب، ومن جانب آخر أصبحت تمثل توسعا في قائمة التهديدات الأمنية على الأمن القومي الروسي، حيث تشعر روسيا بحساسية فيما يتعلق بالنفوذ الخارجي في جنوبها الخارج القريب أو إمكانية وجود تهديدات مادية له، ولسنوات فإن تعامل هذه المنطقة مع الخارج ظل في سيطرة روسيا.

أما في الوقت الراهن فإن هناك العديد من العوامل التي تسهم في إعادة توجيه الدول المستقلة حديثا عن ارتباطاتها التاريخية بروسيا في اتجاه الجنوب استنادا لعوامل عديدة مثل: الجوار الجغرافي والفرص الاقتصادية و الروابط الإثنية و الدينية (Goldman, 1992, pp. 85-87).

**المطلب الثاني: دور المرتكز الاقتصادي في صنع الاستراتيجية الروسية**

في بداية التسعينات من القرن العشرين بدأ **بوريس يلتسن** كأول رئيس لروسيا الاتحادية بتبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل التخلي عن النظام الاشتراكي والانتقال إلى الرأسمالية بشكل مباشر في إطار ما يسمى **العلاج بالصدمة**، ويتضمن هذا تخفيض الميزانية، وتحرير الأسواق، وإصلاح النظام الضريبي وخصخصة الزراعة والصناعة، وعلى الرغم من أن الإصلاحيين الروس ألغوا آلية السوق الاشتراكي إلا أنهم لم يستطيعوا خلق آلية جديدة للنظام الجديد، أي آلية اقتصاد السوق الرأسمالي، مما أدى إلى دخول البلاد في وضع اقتصادي متأزم، إذ تحولت روسيا من بلد منتج إلى بلد يعتمد على استيراد أكثر من 70 ٪ من السلع الغذائية و غيرها (لمي مضر جريء، 2005، صفحة 20)، وانخفضت الصادرات الروسية إلى حدود 50 ٪، إضافة إلى أن الاقتصاد الروسي كان يعاني من إعادة جدولة الديون التي تعود إلى فترة حكم **غورباتشوف** إذ وصلت نسبة الديون الإجمالية في عام 2003 إلى 175.9 مليار دولار (عبد العزيز مهدي، 2013، صفحة 161)، كما أن الاعتماد المفرط على المساندة المالية الخارجية كأحد مظاهر الانفتاح المنشود، أدى إلى ظهور حركة مضادة من هروب رؤوس الأموال إلى

الخارج، والذي فاق في حجمه كل التوقعات لتستقر في البنوك الأجنبية، وأدى استفحال الأزمة المالية التي اقترنت بإعلان البنوك إفلاسها في 18 أوت 1998 إلى تأكيد الفشل الذريع لسياسة الإصلاح التي جاء بها يلتسن (محمد، 2016، صفحة 49).

إن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها روسيا في سنوات التسعينيات من القرن العشرين لم تكن لضعف الإمكانات والمقومات الاقتصادية، إذ أن روسيا تملك الكثير من الموارد الطبيعية، فهي تملك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بـ: 4.9 مليار برميل أي ما يعادل 4.6 ٪ من الاحتياطي العالمي، وهو ما يجعلها ثاني أكبر منتج ومصدر بعد السعودية، إذ تنتج 7.5 مليون برميل يوميا، كما أنها أكبر دول العالم في احتياطيات الغاز الطبيعي بـ: 3.5 ٪ أي حوالي 54.3 تريليون متر مكعب.

وإلى جانب النفط والغاز الطبيعي يوجد في روسيا معادن أخرى ذات أهمية كبرى مثل الحديد (تملك ثلث الاحتياط العالمي)، الذهب (سدس الاحتياط العالمي)، الخشب (ربع ما هو موجود في العالم)، والنيكل والألماس والفضة والفوسفات والرصاص، وبذلك فإن ما عانته روسيا من أزمة اقتصادية كان بسبب سوء تسيير وإدارة الموارد المتاحة وتوظيفها، وكذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي (بافل، 2010، صفحة 273).

وفي سنة 2000 وصل **فلاديمير بوتين** إلى السلطة في روسيا، وسعى إلى انتهاج استراتيجية اقتصادية شاملة لكل القطاعات وذلك انطلاقا مما تملكه الدولة الروسية من موارد طبيعية ضخمة وذلك في محاولة منه لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الروسية لاستعادة المكانة الدولية والإقليمية لها، ويمكن تحديد أهم ما تناولته استراتيجية بوتين في النقاط التالية:

- الاعتماد على توظيف الموارد الضخمة التي يدرها قطاع الطاقة في مشاريع تطوير القدرات البشرية المتمركزة في قطاعات الصناعات والخدمات الرئيسية التي تشكل القوى المحركة لعملية التنمية الشاملة في القرن الجديد (بافل، 2010، صفحة 45).
- هيمنة الدولة بشكل محكم على كبرى شركات الطاقة والتي على رأسها شركة **غازبروم** التي يزيد نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي الروسي عن 7 ٪ (بافل، 2010، صفحة 43)، وكذلك السيطرة على الصادرات التي يؤمنها احتكار شركة "ترانز نفت""**Transneft**" ملكية أنابيب النفط التي منحتها الدولة لها، وقد برهنت الدولة على استعدادها لتحمل أعباء المهام ذات الصلة بهذه الهيمنة ابتداء بمنظومة أنابيب البلطيق (لمي مضر، 2009، صفحة 258).
- إعادة هيكلة صناعة الأسلحة وإجراء تجديد جوهري لمعايير برامج رفع نوعية المنتجات في صناعة الأسلحة، وتشجيع الصناعات العسكرية على التصدير لجلب الوفرات المالية بالعملة الأجنبية، والاستفادة من ذلك لتحديث هذه الصناعة، والدخول في تصنيع حلقات ذات تقنيات أعلى للاستفادة منها في تدعيم الآلة العسكرية (بافل، 2010، صفحة 43).

- تطبيق إصلاحات ضريبية بشكل سريع، وتحديد ضريبة الدخل بما لا يزيد على 13٪ فقط، وتخفيض ضريبة أرباح الشركات إلى حد كبير، وذلك بهدف إقناع رؤساء الشركات بتطبيع علاقاتهم المالية مع الدولة (وليم، 2008، صفحة 24).

إن توفر الإرادة السياسية للقادة الروس (الرئيس بوتين)، وامتلاك روسيا لموارد طبيعية هائلة، بالإضافة لاكتسابها لمقومات النهضة الاقتصادية، التي تتجلى في القدرات الصناعية الكبيرة كالمصانع واليد العاملة المؤهلة فضلا عن المواد الأولية، كلها عوامل ساهمت في انتعاش الاقتصاد الروسي واسترجاع عافيته (لمي مضر، 2009، الصفحات 152-153)، إذ شهد تحسنا وازدهارا واضحا يمكن توضيح ملامحه في النقاط التالية:

- في سنة 2008 بلغ النمو الاقتصادي نحو 6 ٪، وازداد الإنتاج الزراعي بنسبة 10 ٪، وارتفعت الاستثمارات في الاقتصاد الروسي بنسبة 10 ٪، وازداد متوسط الرواتب الشهرية للمواطنين الروس بـ: 10-12٪ (عبد الغني، 2011)،

- حققت روسيا المرتبة الأولى عالميا حسب منظمة التجارة الدولية في نسبة نمو صادراتها بنسبة 22 ٪ عام 2011، كما استمر نمو وارداتها بنسبة 24 ٪ خلال نفس السنة وساعدها ارتفاع أسعار الغاز والبترول من ناحية وتسارع معدلات الاستثمار الأجنبي من ناحية أخرى على تدعيم اقتصادها بشكل كبير (نورهان، 2010، صفحة 25)،

- أصبحت روسيا تمتلك أكبر ثالث احتياطي عالمي من الذهب و العملات الصعبة، والذي قدر في أوت 2008 بـ: 597.3 مليار دولار، ومنذ سنة 2006 أصبح الروبل الروسي قابلا للتحويل، كما احتلت المرتبة الخامسة من بين أكثر الدول الأوروبية جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث قدرت سنة 2008 بحوالي 178.5 مليار دولار (لمي مضر، 2009، صفحة 150)، كما أن حجم الديون الخارجية للدولة الروسية انخفض سنة 2008 إلى 40.2 مليار دولار، وبلغ معدل التضخم في روسيا نسبة 2 ٪ سنة 2009 (هادي، 2013، صفحة 73)، ووصل حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى: 2.383 تريليون دولار في سنة 2011 وبذلك احتل المرتبة السابعة عالميا، وبلغ نصيب الفرد 16.836 دولار(الإقتصاد الروسي و قبضة بوتين، 2017).

إن هذه النتائج الإيجابية التي حققها الاقتصاد الروسي لم تدم طويلا، حيث أنه في سنة 2014 تعرض لهزة عنيفة وذلك لسببين، أولهما هو اندلاع أزمة أوكرانيا وضمّ روسيا شبه جزيرة القرم عام 2014 وما أعقب ذلك من عقوبات اقتصادية فرضها الغرب على موسكو، أما السبب الثاني فهو تراجع أسعار النفط بداية من منتصف عام 2014 الأمر الذي ساهم في انكماش الاقتصاد الروسي بنحو 4 ٪ عام 2015 وكذلك انهيار سعر الروبل أمام الدولار بشكل كبير وارتفاع التضخم (رامي، 2017).

وفي سنة 2017 تراوحت تطورات الاقتصاد الروسي بين تجاوز مرحلة الركود وتحسن المؤشرات الاقتصادية، وتعافي أسعار النفط نتيجة تمديد اتفاق خفض الإنتاج، وتلاشي الآمال في تخفيف العقوبات

الغربية المفروضة على روسيا في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ومع ذلك أنهى الاقتصاد الروسي عام 2017 مسجلا نموا طفيفا.

**المطلب الثالث: دور المرتكز العسكري في صنع الاستراتيجية الروسية**

ظلت روسيا في العهد السوفيتي لأكثر من نصف قرن قوة عسكرية عظمى متكافئة مع الولايات المتحدة، بل ومتفوقة عليها في الأسلحة التقليدية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ورثت روسيا عنه أسلحة متنوعة وبخاصة ترسانته النووية الاستراتيجية: 90 ٪ من القوات الاستراتيجية النووية، 75 ٪ من قوات الأسلحة التكتيكية النووية، 75 ٪ من القوات البحرية، 57 ٪ من القوات البرية، 89 ٪ من الصواريخ العابرة للقارات، 100 ٪ من الغواصات النووية، 90 ٪ من القاذفات بعيدة المدى، وأكثر من 12 ألف رأس نووي استراتيجي، وفي ظل التدهور العام شهدت روسيا تدهورا واضحا لجيشها وتراجعا في قدراتها العسكرية، إلا أنه بعد وصول بوتين إلى الحكم أعطى اهتماما كبيرا لإعادة تنظيم الجيش الروسي، بما يمكن روسيا من استعادة قدراتها العسكرية والحفاظ على مصالحها ومكانتها كقوة كبرى (محمد، 2016، صفحة 50).

قام بوتين منذ توليه السلطة بعملية إعادة تأهيل واسعة تخللها عملية تسليح ضخمة وتجديد للجيش وزيادة في الميزانية، وقد ركزت القيادة الروسية على مبدأ إعادة تأهيل القوات والموارد البشرية من خلال التدريب المكثف، وخير دليل على ذلك المناورات الضخمة سنة 2004، وكذلك مناورات القوات النووية الاستراتيجية التي حصلت في أواخر 2012، ومناورات الشرق في ستمبر2018 وهي أكبر مناورات من هذا الحجم في تاريخ روسيا الحديث، ومن أجل تنشيط وإعادة تفعيل قدرات القوات المسلحة الروسية تم رفع الميزانية العسكرية لروسيا لتصل إلى 53 مليار دولار في عام 2011 بزيادة هائلة عن السنوات الماضية، وقد تم الإعلان عن خطة لإنفاق ما يقارب 770 مليار دولار ما بين 2012 و2022 وذلك من أجل الصيانة وإعادة التسلح و تطوير التكنولوجيا العسكرية وتطوير القدرات الصاروخية، كل هذا يؤشر على وجود رغبة روسية حقيقية لامتلاك القوة و العودة كلاعب مؤثر في الساحة الدولية (هادي، 2013، صفحة 85).

وتحتل روسيا وفقا لمعطيات عام 2011 المرتبة الثانية عالميا على صعيد القوة العسكرية الإجمالية، وتمتلك حوالي 11 ألف رأس نووي من النوعين التكتيكي والاستراتيجي، مقابل 8500 رأس للولايات المتحدة، ويبلغ عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية والتكتيكية حول العالم 20 ألف رأس أي أن معظم الكمية هي بحوزة روسيا (باسم، 2013، صفحة 29).

وبالإضافة إلى هذا العدد من الرؤوس النووية نجد أن روسيا تمتلك ما يعرف بالثالوث النووي والذي يتضمن عدد من المقومات أهمها: الصواريخ الباليستية، الغواصات النووية، القاذفات الاستراتيجية.

إن أكبر تهديد بالنسبة للأمن القومي الروسي حسب القيادة الروسية هو منظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد توسيع الناتو شرقا واقترابه من الحدود الروسية بالإضافة إلى قضية الدرع الصاروخية والتدخل الأمريكي في جورجيا وأوكرانيا، وحسب وزير الدفاع

الروسي سيرغي **شويغو** أن قوة حلف الناتو ازدادت في سنة 2015 في دول البلطيق وبولندا ورومانيا 8 أضعاف من حيث الطائرات و12 ضعفا من حيث عدد القوات، وحرك الحلف إلى المنطقة 3000 دبابة وعربة مشاة قتالية بالإضافة إلى العمل على نشر نظام **إيجيس** المضاد للصواريخ في رومانيا وبولندا، كما أنه توجد 200 قنبلة نووية جوية أمريكية في أراضي بلجيكا وهولندا وألمانيا وتركيا، كما يتم الاحتفاظ بنحو 310 طائرة ناقلة على درجات متفاوتة من الاستعداد. ولتحقيق التفوق المعلوماتي لدول حلف الناتو على روسيا، فقد أسس مركز للأمن المعلوماتي في مدينة **تالين** عاصمة استونيا، ومركز لاختبارات الدعاية الاستراتيجية بمدينة **ريغا**.

وانطاقا من كل هذه التهديدات، قامت روسيا بإدخال جملة من التحديثات والتطويرات لقواتها العسكرية يمكن تحديدها في التالي:

- تجهيز أكثر من 95 ٪ من وحدات الإطلاق الموجودة في سلاح الصواريخ الاستراتيجية، وجعلها على أهبة الاستعداد للقتال، وإعداد 6 أفواج من الصواريخ للمهام القتالية بحيث تكون مجهزة بوحدات صواريخ **يارس** الثابتة والمتحركة،
- تزويد القوات النووية الجوية بـ 10 طائرات حديثة: طائرتين من الطراز T4-160، و3 من طراز95MC-T4، و5 من الطراز:22M3-T4،
- زيادة معدات القوات البرية ذات التسليح المتطور بنسبة 35 ٪،
- إدخال سلاح جديد في القوات المسلحة الروسية وهو قوات الفضاء الجوي، والتي ستجمع بين القوات الجوية وقوات دفاع الفضاء الجوي،
- زيادة حصة المعدات المتطورة بنسبة 52 ٪ خلال عام 2015 فقط (234 طائرة متطورة، 90 نظام صواريخ مضاد للطائرات، و208 أنظمة رادار)،
- زيادة عدد الطائرات من دون طيار من 180 طائرة في سنة 2011 إلى 1720 طائرة سنة 2015.
- زيادة حصة السفن الحديثة في القوات البحرية لتصل إلى 39 ٪ سنة 2015 (أحمد، 2017).

إن من أكثر القضايا التي تثير التصادم بين روسيا والولايات المتحدة تتمثل في احتفاظ الصناعة العسكرية الروسية بمكانتها العالمية وقدراتها على التصدير، فرغم تراجع روسيا عن المرتبة الأولى في سوق السلاح العالمي في سنوات الحرب الباردة، حين كانت تمثل حصتها ما يقارب 46 ٪ من حجم تجارة السلاح العالمي (أناتولي، 2003، صفحة 119)، فإنها عادت اليوم لتصبح ثاني أكبر دولة مصدرة للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة حيث وصل متوسط الدخل السنوي من مبيعات الأسلحة بين أعوام 2012 و2015 إلى 14.5 مليار دولار (نيكولاي، 2016)، وقد تركز نسبة 60٪ من صادرات السلاح الروسي في 3 دول و هي: الهند، الصين، الجزائر.

لقد وجدت روسيا في عملية بيع الأسلحة فرصة لكي تستعيد مكانتها العالمية وتصبح قوة مؤثرة في العديد من المناطق، هذا الأمر أدى إلى تزايد القلق الأمريكي من الدور الروسي الذي يسعى لإثبات أن لروسيا دورا ما زال يحسب له حساب وأنها تسعى لحماية مصالحها الوطنية، هذه النزعة الاستقلالية تنبه

لها المحللون السياسيون الأمريكيون وحذروا منها، فهذا **زبغنيو بريجنسكي** يقول: "للأسف ما زال النبض الإمبراطوري في روسيا وإنه يزداد بقوة"، ويوما بعد يوم يزداد الدور الروسي في التعبير عن نفسه بقوة أكثر وتأكيد حضوره في العديد من القضايا الدولية (أمجد جهاد، 2011، الصفحات 132-133).

## المبحث الرابع

## التوجهات الاستراتيجية الروسية خلال الفترة الممتدة ما بين 2008-2018

إن رغبة روسيا في إعادة بعث دورها كقوة عظمى، جعلها تتبنى استراتيجية تحتوي مجموعة من الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد، والتي تشكل المنطلقات الأساسية لاسترجاع روسيا نفوذها ودورها في آسيا وشرق أوروبا ومناطق أخرى من العالم، وعدم السماح للغرب بتهميش هذا الدور، وبخاصة إعادة هيمنة روسيا على دول الاتحاد السوفيتي السابق، وذلك للحفاظ على الأمن القومي الروسي والتحكم في النزاعات العرقية في الجوار الإقليمي، وكذلك العمل على وقف محاولات التحرر لهذه المنطقة من الهيمنة الروسية، لأنه إذا لم تقم روسيا بذلك فإن الفراغ الناتج ستملؤه دولة معادية ومنافسة لروسيا، مما قد يشكل مصدر تهديد لها (محمد، 2016، صفحة 45).

في أوت 2008 أي بعد فترة من حدوث النزاع بين جورجيا و روسيا، قدم الرئيس الروسي **ديمتري مدفيديف** مبادرة أمنية في شكل بيان بشأن المبادئ الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة لروسيا، وتتجسد مبادئ السياسة الخارجية الروسية حسب مدفيديف في النقاط التالية:

- إعتراف روسيا بمبادئ القانون الدولي التي تحدد العلاقات بين الشعوب، وبناء علاقاتها مع الدول ضمن هذه المبادئ،
- السعي من أجل بناء عالم متعدد الأقطاب، ورفض فكرة الأحادية القطبية والهيمنة،
- عدم السعي إلى المواجهة مع أي بلد آخر، وعدم وجود نية لدى روسيا لعزل نفسها، حيث أنها ستعمل على إقامة علاقات ودية مع أوروبا والولايات المتحدة وأكبر عدد ممكن من البلدان الأخرى،
- حماية مواطني روسيا وكرامتهم أينما كانوا تعد أولوية قصوى لروسيا،
- إعطاء روسيا أهمية واهتمام كبير لدى الجوار الروسي والتي سماها مدفيديف بالبلدان الصديقة (صابر، 2019).

في ماي 2009 وقع الرئيس مدفيديف على مرسوما بالموافقة على "**استراتيجية الأمن القومي للإتحاد الروسي حتى عام 2020**" أو ما يطلق عليها العقيدة العسكرية الروسية، وهي تعد واحدة من وثائق التخطيط الاستراتيجي الأساسية في روسيا و تؤسس لنظام من الرؤى، وقد تم تبنيها رسميا في روسيا من أجل الاستعداد للدفاع المسلح والحماية العسكرية لروسيا، وتجسد هذه الاستراتيجية حرص روسيا على توظيف الأدوات السياسية والقانونية والاقتصادية والبيئية والمعلوماتية والعسكرية والأدوات الأخرى بهدف حماية المصالح القومية لروسيا ومصالح حلفائها (طارق محمد ذنون، 2016، صفحة 97).

تعتبر روسيا أن مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي الذي أعلنت عنه الولايات المتحدة في جانفي 2007 يهدف إلى إضعاف أمنها القومي وينقص بشكل كبير من وزنها في العالم، فالنفوذ الذي كان يضفي على روسيا حتى الآن مكانتها كدولة نووية سيتآكل بشكل كبير مع تقدم تنفيذ هذا المشروع (Anne, 2001, p. 519)، إذ أنه سيؤدي إلى حرمانها من القدرة على توجيه الضربة الثانية الرادعة للولايات المتحدة في حال قيامها بالهجوم على روسيا، ومن ثم تصبح روسيا دون قوة ردع حقيقية تضمن أمنها وسلامة شعبها.

وقد وقعت الولايات المتحدة مع التشيك في 08 جويلية 2008 اتفاقية بشأن نشر الرادار التابع للمنظومة الأمريكية على الأراضي التشيكية، كما وقعت اتفاقية أخرى مع بولندا في 20 أوت 2008 و ذلك لنشر الصواريخ الاعتراضية على الأراضي البولندية، وقد بررت الولايات المتحدة مشروعها بالرغبة في التصدي للصواريخ التي قد تطلق من إيران أو كوريا الشمالية، إلا أن التبريرات الأمريكية لم تقنع روسيا التي ترى أن هذا المشروع يدخل ضمن الاستراتيجية الأمريكية التي تهدف إلى تطويقها واحتوائها (نورهان، روسيا و محاولة إستعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب، 2009، صفحة 105)، لذلك أكدت روسيا على ضرورة تطوير الأسلحة الهجومية الضاربة ونشر المزيد منها لمواجهة الدرع الصاروخية الأمريكية.

وفي ديسمبر سنة 2014 صادق الرئيس بوتين على العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا لتحل محل العقيدة العسكرية السابقة لعام 2010، وقد أكدت روسيا ضمن هذه الاستراتيجية الجديدة على التوجه نحو التركيز أكثر على الردع غير النووي، الذي يشمل الإبقاء على جاهزية القوات المسلحة التقليدية إضافة إلى الاستمرار في تطوير الأسلحة النووية التكتيكية القابلة للاستخدام في المواجهات العسكرية المحدودة، إلى جانب احتفاظ روسيا بحق استخدام القوة النووية في حال تعرضت هي أو أحد حلفائها لهجوم نووي، كما أكدت على أن القطب الشمالي المتجمد يقع ضمن دائرة المصالح القومية الاستراتيجية لروسيا، وهو ما يعكس أهمية القيادة العسكرية الاستراتيجية المختصة بالأراضي القطبية الروسية التي استحدثتها روسيا سنة 2013 (محمد ح.، 2016، الصفحات 449-450).

وفي تطور جديد للاستراتيجية الروسية، أقرّ الرئيس الروسي بوتين في سنة 2015، الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الروسي، والتي أعادت التأكيد على بعض ما جاء في استراتيجياتها السابقة خاصة ما يتعلق باقتراب حلف الناتو من الحدود الروسية، وما يشكله من تهديد للأمن القومي الروسي، كما أكدت روسيا أنها ستقوم بتطوير تعاونها مع شركائها في العديد من المنظمات كمجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة العشرين.

وما يمكن أن نلاحظه حول الاستراتيجية الروسية خلال السنوات الأخيرة هو تركيزها بشكل أساسي على ضرورة إحداث توازن في ميزان القوى مع الولايات المتحدة خاصة في المجال العسكري، ونستشف ذلك بشكل واضح من خلال ما أعلنه بوتين سنة 2018 على أنه سيتبنى استراتيجية جديدة لإدارة الحكم في روسيا، و تأكيده على الاهتمام بالمؤسسة العسكرية وتدعيمها بأسلحة استراتيجية جديدة، كالغواصات الصغيرة التي تعمل بالدفع النووي والطائرات الأسرع من الصوت التي طورتها روسيا بالإضافة إلى الصواريخ العابرة للقارات، لمواجهة التهديدات الجديدة من جانب الولايات المتحدة.

## الخاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص **النتائج** التالية:

**أولا**: يلعب مرتكز الطاقة دورا بارزا في التأثير على صياغة التوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة وروسيا ويدفعهما باتجاه التنافس و الصراع، حيث تعمل الولايات المتحدة من خلال استراتيجيتها الشاملة على إعادة توجيه أوروبا بعيدا عن واردات الغاز من روسيا، ولتحقيق هذه الغاية قامت الولايات المتحدة بالضغط على روسيا من خلال فرض عقوبات عليها، زاعمة أن روسيا تستخدم الطاقة كسلاح لابتزاز الدول الأوربية، وكرد فعل على هذه التحركات الأمريكية توجهت روسيا إلى توثيق علاقتها الاستراتيجية مع الصين خاصة في مجال الطاقة من خلال عقد صفقة هي الأكبر عالميًا في مجال الطاقة لتوريد 38 مليار متر مكعب سنويًا من الغاز الروسي من شرق سيبيريا الروسية إلى الصين لمدة 30 عامًا،

**ثانيا**: تملك القوى العالمية الصاعدة (كالصين و الهند و روسيا) إمكانات هائلة تمكنها من تهديد الدور القيادي للولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي، لذلك أعلنت الولايات المتحدة من خلال استراتيجيتها الجديدة في ظل إدارة ترامب على تبني اتجاهين، الاتجاه الأول يتضمن ضرورة تعزيز قوة الحلفاء ومساعدتهم، أما الاتجاه الثاني فهو يذهب إلى استخدام الأسلحة الاقتصادية مثل المقاطعة المالية والتجارية وفرض القيود الاقتصادية المختلفة، وذلك بهدف احتواء القوى المعادية،

**ثالثا**: على الرغم من أن القيادة الروسية بزعامة بوتين ساهمت في تمكين روسيا من العودة بشكل قوي إلى الساحة الدولية، إلا أن هناك العديد من القضايا خاصة المتعلقة بحالة الاقتصاد الروسي الذي يعاني من التضخم واعتماده على المحروقات بنسبة كبيرة، كل ذلك يؤثر على الاستراتيجية الروسية ويجعلها غير قادرة على العودة كقوى عظمى تنافس الولايات المتحدة على الهيمنة العالمية،

**رابعا**: تتشابه الاستراتيجيتين الروسية والأمريكية في العديد من النقاط، أبرزها هي أن كل منهما يسعى إلى تحقيق مصالحه الاستراتيجية عبر مختلف مصادر القوة التي يمتلكها، أي أن كل منهما مرتبط بحجم الإمكانيات الذاتية بالدرجة الأولى، أما من جانب الاختلاف فنجد أن كلا منهما يسعى إلى تحقيق أهداف مختلفة تماما عن الطرف الآخر، فبينما تسعى الولايات المتحدة إلى أن تبقى هي القطب الوحيد المسيطر على النظام الدولي، نجد روسيا تسعى إلى أن تصبح شريكا في صناعة القرار الدولي في ظل نظام متعدد الأقطاب.

## مراجع المقال:

1. أبو هنية حسن. (24 12، 2017). استراتيجية ترامب "الإمبريالية" للأمن القومي. تاريخ الاسترداد 27 03، 2018، من عربي 21: https://arabi21.com/story/1058972
2. أسالخانوفا، إينا. (12 01، 2018). العقيدة النووية الأمريكية الجديدة..واشنطن تستعد لخوض حرب نووية محدودة النطاق. تاريخ الاسترداد 30 03، 2018، من RT:https://arabic.rt.com/world/920866.
3. إسماعيل، إبراهيم. (2002). الأسلحة الذكية المستخدمة في حرب العراق. الفكر السياسي، (17)، صفحة 39.
4. الإقتصاد الروسي و قبضة بوتين. (25 01، 2017). تاريخ الاسترداد 01 05، 2018، من الجزيرة: https://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2017/1/25/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D9%82%D8%A8%D8%B6%D8%A9-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86
5. الأمارة، لمي مضر. (2009). الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
6. الأمارة، لمي مضر جريء. (2005). المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003. (المجلد 1). الإمارات: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية.
7. التل، عبدالله. (1981). جذور البلاء. سوريا: دار الإرشاد للنشر و التوزيع.
8. الراوي، عبد العزيز مهدي. (2013). توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. دراسات دولية، (35)، صفحة 161.
9. الشوربجي، منار (جويلية، 2005). الثابت و المتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية. السياسة الدولية، (161)، صفحة 213.
10. الشيخ، نورهان. (2010). السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي و العشرين. القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية.
11. الشيخ، نورهان. (أكتوبر، 2009). روسيا و محاولة إستعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب. السياسة الدولية، (178)، صفحة 105.
12. الصباغ، أحمد. (23 05، 2017)، الأبعاد الاستراتيجية لصعود الدب الروسي. تاريخ الاسترداد 05 05، 2018، من مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات: fikercenter.com//assets/uploads/al-dub-al-russy.pdf.
13. الطائي، طارق محمد ذنون. (2016). الفكر الإسترتيجي الروسي في القرن الواحد و العشرين دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية. الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع.
14. العساف، سوسن. (2008). استراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة و الإستقرار الدولي. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر.
15. العلي، علي زياد عبد الله فتحي. (2015). القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد تداعياتها و آفاقها المستقبلية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

16. العناني، خليل. (بلا تاريخ). الدين و السياسة الخارجية الأمريكية. تاريخ الاسترداد 2018 01، 04، من دراسات: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/236.htm.
17. القليوبي، رامي. (31 12، 2017)، روسيا تنهي العام 2017 بتحسن كبير بالإقتصاد و الروبل. تاريخ الاسترداد 05 05، 2018، من العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/12/31/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7
18. المعموري، عبد علي كاظم. (2012). انهيار الإمبراطورية الأمريكية. (المجلد 1)، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
19. الهيتي، صبري فارس. (2012). دراسات في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتكس. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
20. أوتكين، أناتولي. (2003). الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي و العشرين. (تر:أنور محمد إبراهيم). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
21. آيت عبد السلام، صابر. (07 02، 2019)، التوجهات الكبرى للاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة. تاريخ الاسترداد 25 04، 2019، من الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية: http://internationalstudiesbridges.blogspot.com/2012/04/blog-post_3335.html.
22. باسيفيتش، أندرو. (2004). الإمبراطورية الأمريكية. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
23. باييف، بافل. (2010). القوة العسكرية و سياسة الطاقة بوتين والبحث عن العظمة الروسية. (المجلد 1). الإمارات: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية.
24. حجازي، أكرم. (10 06، 2016). الاستراتيجية الأمريكيةو التحالفات الدولية: عرض و نقد وتقييم. تاريخ الاسترداد 25 03، 2018، من المراقب للدراسات والأبحاث الإجتماعية: http://almoraqeb.org/2016/06/10/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA
25. حسين، حيدر علي. (2013)، الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي . (المجلد 1). عمان: دار الكتاب العالمية للطباعة و النشر و التوزيع.
26. حسين، فوزي حسن. (2013). التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية و برامج الأمن القومي للدول،الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا (المجلد 1). القاهرة: مكتبة مدبولي.
27. حشود، نور الدين. (جوان، 2013). الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012. دفاتر السياسة و القانون، (9)، الصفحات 392-393.
28. حمشي، محمد. (06، 2016). روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (9)، الصفحات 449-450.
29. راشد، باسم (2013). المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي. أوراق وحدة الدراسات المستقبلية، (9)، صفحة 29.
30. زعرور، هادي. (2013). توازن الرعب: القوى العسكرية العلمية أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله، كوريا الشمالية (المجلد 1). بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر.
31. سلامة، عبد الغني. (13 04، 2011). السياسة الروسية في الشرق الأوسط. تاريخ الاسترداد 01 05، 2018، من الحوار المتمدن: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=254815

32. سلامة، معتز. (2010). استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2010. كراسات استراتيجية، (209)، صفحة 15.
33. عبد الفتاح، بشير. (2010). تجديد الهيمنة الأمريكية. لبنان: دار العربية للعلوم ناشرون.
34. عبد الله، أمجد جهاد. (2011). التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية. بيروت: دار المنهل اللبناي.
35. فهمي، عبد القادر محمد. (31 12، 2017). العقيدة الدينية و أثرها في منهج التفكير السياسي للولايات المتحدة الأمريكية. تاريخ الاسترداد 04 01، 2018، من مجلة العلوم السياسية: aId=25257&https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext
36. فهمي، عبد القادر محمد. (2009). الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
37. كلارك، رمزي، و آخرون. (2001). الإمبراطورية الأمريكية. القاهرة: مكتبة الشروق.
38. كوزنخاف، نيكولاي. (24 07، 2016). صادرات الأسلحة الروسية إلى الشرق الأوسط: أداة نفوذ إضافية. تاريخ الاسترداد 06 05، 2018، من دراك للدراسات و الإستشارات: https://idraksy.net/arms-exports-add-to-russias-tools-of-influence-in-middle-east-see-more.
39. كوزين، فلاديمير. (2013). الاستراتيجية النووية الجديدة للولايات المتحدة وعواقبها على روسيا. الأحداث السياسية الدولية، صفحة 92.
40. مجدان، محمد. (مارس، 2016). سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر. المجلة العربية للعلوم السياسية، (48)، صفحة 49.
41. محمد عبد الحميد، مروة. (19 01، 2016). التغير و الإستمرار في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر (2001-2015). تاريخ الاسترداد 17 01، 2018، من المركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/?p=26157.
42. نصار، وليم (2008)، روسيا كقوة كبرى. المجلة العربية للعلوم السياسية، (24)، صفحة 24.
43. وهيب، حسين حافظ. (2010). استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط. دراسات دولية، (46)، صفحة 55.
44. ياسين، عبير. (23 12، 2016). الأمن و الجغرافيا السياسية في أوراسيا ما بعد السوفيتية. تاريخ الاسترداد 28 04، 2018، من الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية: https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86--#/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A2%D8%B3%D9%8A.
45. *Anne, D. T. (2001). Vladimir Poutine et l'occident:l'heure est au pragmatisme. Politique Etrangére (03), p. 519.*
46. *Goldman, M. (1992). Yaltsin's Reforms :Gor Bachevll ?. Foreign Policy, pp. 85-87.*
47. *Robert, J. (2002). An Interim Assessment of september 11: what Has changed and what has Not ? (Vol. second Edition). New York: Academy of political science.*
48. *Thomas, L., & other. (2009, 02 07). Imported oil and us National security. Consulté le 01 05, 2018, sur http://www.rand.org/conent/dam/rand MG838.pdf.*